

## تحرك عاجل

### الحكم على محامٍ حقوقي غائباً

في 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، اعتقلت عناصر الأمن محامي حقوق الإنسان البارز محمد زيان وسجنته، بعد ساعة واحدة تقريباً من تأييد محكمة الاستئناف بالرباط لحكم سجنه ثلاثة أعوام غيابياً. لا توجد أي صلة تربط بين التهم الـ11 الموجهة إليه، وتتضمن تهماً زائفة بإهانة موظفين ومؤسسات عمومية والتشهير والخيانة الزوجية. أما تهمة الاعتداء الجنسي، التي تُعد الوحيدة المتعارف عليها في القانون الدولي، فينبغي التعامل معها في إطار إجراءات قضائية تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، التواركة، الرباط 10070، المغرب

فاكس: +212 53 7771010

تويتر: ChefGov\_ma@

السيد رئيس الحكومة،

تحية طيبة وبعد ...

أكتب إليكم للإعراب عن القلق بشأن احتجاز المحامي محمد زيان، في أعقاب محاكمة جائزة على خلفية تهم متعددة لا ترتبط ببعضها البعض، وينتهك العديد منها حقه في حرية التعبير.

في 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، اقتحم 20 من عناصر الأمن مكتب محامي محمد زيان. واعتقلوا زيان ثم اقتادوه مباشرة إلى السجن بدون محاكمة. فقبل ذلك بساعة، حكمت محكمة الاستئناف بالرباط عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، مع التنفيذ الفوري، وبدفع غرامة مالية قدرها 5000 دينار مغربي (492 دولارًا أمريكيًا تقريبًا). وقد صدر الحكم عليه بدون حضوره أو علمه هو أو محاميه، وذلك بعد توجيهه 11 تهمة إليه، لا صلة بين بعضها البعض، وترجع إلى عام 2021.

وجاء الاعتقال بعد يومين من نشر مقطع فيديو على يوتيوب يظهر فيه محمد زيان وهو يُهين المدير العام للأمن الوطني المغربي، في رد فعلٍ على مقطع فيديو عرضَ زيان للتشهير، بزعم سوء سلوكه الجنسي تجاه ضابطة شرطة سابقة مثلها محمد زيان قبلاً في قضية تحرش جنسي ضد رئيسها في العمل آنذاك. وضابطة الشرطة السابقة تنفي علناً هذه المزاعم حول سوء سلوك محمد زيان الجنسي.

وتنتهك ست تهم على الأقل من بين التهم الـ 11 ضد محمد زيان حريته في التعبير، بما فيها تهمة (إهانة أحد من رجال القضاء أو من الموظفين العموميين) بموجب الفصل 263 من مجموعة القانون الجنائي و(إهانة الهيئات المنظمة) بموجب الفصل 265. أما تهمة التحرش الجنسي، فإنها التهمة الوحيدة التي تُعد جريمة مُعترف بها بموجب القانون الدولي، وينبغي إجراء التحقيقات بشأنها في إطار إجراءات عادلة ومستقلة ومحايدة وشفافة.

ويُحتَجَز محمد زيان، منذ اعتقاله في 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، داخل زنزانه بمفرده في سجن العرجات 1 في مدينة سلا المجاورة للرباط، العاصمة المغربية. ويُمنع زيان من التواصل مع أي من السجناء الآخرين ويُسمح له فقط بتلقي الزيارات من محاميه. ويُسمح له كذلك بالخروج إلى ساحة السجن بمفرده، بينما يمنعه حُرَّاس السجن كذلك من الحصول على أي مواد للقراءة أو أي أدوات للكتابة.

أحثكم على أن تُسقطوا على الفور جميع التهم الزائفة الموجهة إلى محمد زيان، وأن تُجروا التحقيقات بشأن مزاعم الاعتداء الجنسي في إطار إجراءات مستقلة ومحايدة وشفافة. وأحثكم كذلك على أن تضمنوا أن تتاح له فرصة على الفور بأن تعيد إحدى المحاكم النظر في احتجاجه، مع افتراض أنه سيُفرج عنه في انتظار انتهاء محاكمته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

كان محمد زيان (79 عامًا) وزيرًا سابقًا لحقوق الإنسان في المغرب. وفي عام 1996، استقال من منصبه بالحكومة المغربية، مُعللاً ذلك بأنه لم يُعدّ يوافق على سياساتها. ومنذ خروج زيان من الحكومة، دافع عن العديد من النشطاء والصحفيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي 2021، وجهت وزارة الداخلية 11 اتهامًا إلى محمد زيان. وأدانته المحكمة الابتدائية بالرباط، في فبراير/شباط 2022، بجميع التهم وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام ودفع غرامة مالية قدرها 5000 دينار مغربي. واستأنف محاميه حكم المحكمة، لكنه لم يُبلِّغ بأي موعد لمباشرة إجراءات الاستئناف. وفي 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، أيدت محكمة الاستئناف الحكم ضد زيان وأمرت بحبسه على الفور، بناءً على طلب من النيابة العامة، بموجب المادتين 392 و414 من قانون المسطرة الجنائية. ويُجيز القانون لوكيل الملك الأمر بإيداع المتهم في السجن فورًا. ومنع حُرَّاس السجن محمد زيان، خلال احتجازه، من الحصول على أي مواد للقراءة أو أي أدوات للكتابة. ويعاني زيان من مشكلات صحية مستمرة، تتطلب علاجًا خاصًا لا يُتاح له داخل السجن. وفي 2 دجنبر/كانون الأول 2022، قدّم محاميه طلبًا بالإفراج عنه لدى محكمة الاستئناف بالرباط، لكنها رفضت الطلب في 5 دجنبر/كانون الأول 2022، بدون تقديم أي تفسير لذلك.

في نونبر/تشرين الثاني 2021، قُدم بلاغ ضد محمد زيان بشأن اتهامات بالتحرش الجنسي والابتزاز والإدلاء بمزاعم لأخلاقية وتوجيه تهديدات. ويجب النظر في كل اتهام بالتحرش الجنسي بالاستناد إلى أسس موضوعية، في حين أن منظمة العفو الدولية ليست في موقع يسمح لها بالتحقق من مدى صحة هذه الاتهامات. وتلاحظ منظمة العفو الدولية وجود نمط متّبع مؤخرًا من توجيه تهم الاعتداء الجنسي إلى منتقدي الحكومة، إما في سياق احتجازهم أو ملاحقتهم قضائيًا في ما يتعلّق بممارسة حقهم في حرية التعبير. ففي حالة [عمر راضي](#)، وهو مدير نشر في إحدى الصحف مُحْتَجَز حاليًا، توصل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن احتجازه في ما يتعلق باتهامات الاغتصاب قد بلغ حد "مضايقة قضائية لا يمكن إلا أن تكون نتيجة نشاطه في مجال الصحافة الاستقصائية". وفي حالة الصحافي سليمان الريسوني، المُحتَجَز منذ 22 يونيو/حزيران 2020، بتهم الاعتداء الجنسي، خص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن الانتهاكات لحقه في المحاكمة العادلة قد بلغت من الجسامة ما يجعل احتجازه تعسفيًا.

التحرك العاجل الأول: UA 10/23 رقم الوثيقة: MDE 29/6397/2023 المغرب التاريخ: 31 يناير/كانون الثاني 2023

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 28 مارس/آذار 2023**

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد زيان (صيغ الذكر)**